المنتجات الفولاذية والحديد تشكّل النسبة الأكبر منها

زيادة بنسبة ٦٧٪ في قيمة التجارة بين إيران ومصر

كشف المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة في غرفة الصناعة والتعدين والتجارة الإيرانية عن حجم التجارة بين إيران ومصر الذي بلغ ١٦/١٨٦ مليون دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الإيراني الجاري (فترة ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٤) ، بزيادة نسبتها ٦٧٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقال روح الله لطيفي، أمس السبت، في تصريح صحفي: إن التجارة بين البلدين، رغم تأثرها بالعلاقات السياسية المتقلبة، شهدت ارتفاعاً نسبياً مع تحسن العلاقات السياسية والانضمام المشترك لمجموعة "بريكس". وأضاف: إن حجم التبادل التجاري المباشر بين إيران ومصر بلغ أكثر من ٣٥/٨٨٣ طناً من السلع بقيمة ١٧/١٨٦/٣٤٨ دولاراً، ما يمثل زيادة بنسبة ٦٥٪ في الوزن و٦٧٪ في القيمة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

يذكر أنه قد بلغت صادرات إيران إلى مصر ٢٨/١١٦ طناً بقيمة ١٣/٧٩٨/٤٧٦ دولاراً، محققة زيادة بنسبة ٣٠٪ في الوزن و٤١٪ في القيمة.

وأوضح لطيفي أن المنتجات الفولاذية والحديد شكّلت النسبة الأكبر من هذه الصادرات (٩٦/٨٪ من الوزن و٩٦/١٪ من القيمة)، تلتها معدات المختبرات، والفستق، وأجزاء السيارات؛ بالإضافة إلى منتجات أخرى كالرخام، ومعجون الطماطم، والآلات الزراعية. كما استوردت إيران من مصر ٧/٧٦٧ طناً من السلع بقيمة ٣/٣٨٧/٨٧٢ دولاراً، مسجلة زيادة كبيرة بنسبة ٥٩٢٪ في القيمة، وشكّل المنغنيز ٩٧/٥٪ من الوزن و٤٣/٢٪ من القيمة، تلتها منتجات مثل القواطع الكهربائية، وشفرات الحلاقة، والأجزاء الإلكترونية، وسلفات البوتاسيوم.

وأشار لطيفي إلى أن التجارة الخارجية لمصر بلغت ١١٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، شملت واردات بقيمة ٧٢/٤ مليار دولار وصادرات بقيمة ٤٢/٥ مليار دولار، منها ٢٨/٥ مليار دولار صادرات غير نفطية، وشملت أهم الصادرات الملابس الجاهزة، والأسمدة، والبلاستيك، والغاز الطبيعي.

ورغم أن حصة إيران من السوق المصرية التي تبلغ ١١٥ مليار دولار تعتبر ضئيلة، أكد لطيفي على أهمية الإرادة الحالية لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. وعبّر عن أمله في أن تتجاوز التجارة بينهما حاجز المليار دولار مستقبلاً مع إزالة العقبات السياسية والتجارية.

خلال العقود الثلاثة الماضية

إيران تصدّر خدمات فنية وهندسية بقيمة ٣٥ مليار دولار

أعلن أمين سرّ نقابة البناء في إيران عن تصدير خدمات فنية وهندسية بقيمة ٣٥ مليار دولار من قبل الشركات الإيرانية والقطاع الخاص منذ عام ١٩٩٥.

وقال إيرج كلابتونجي، السبت، في المؤتمر الصحفي للمؤتمر الوطني السنوي للجمعية العلمية الدولية للخرسانة (ACI) فرع إيران والمؤتمر الوطني للخرسانة والزلازل: هذه الإحصائية تتعلق بتنفيذ أكثر من ١٠٠٠ مشروع نفذتها الشركات الإيرانية والقطاع الخاص في الخارج من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٣. وأضاف: إن تصدير الخدمات الفنية والهندسية واجه انخفاضاً في عام ٢٠١١، وفي عام ٢٠١٦ واجه نمواً مع دخول الشركات إلى الأسواق العراقية، وفي عام ٢٠١٦ تمكنت الشركات من الحصول على مشاريع بقيمة ٢ مليار دولار.

وأشار كلابتونجي إلى أنه منذ عام ٢٠٢٢ تأثر هذا الأمر باستمرار العقوبات، واستحالة الحصول على ضمان الشركة في عطاءات المقاولات، وغيرها. وأكد في الوقت نفسه: على الشركات الإيرانية أن تسعى جاهدة لتحسين مستوى جودتها إلى المستوى الدولي وزيادة قدرتها الهندسية من خلال توظيف المهندسين والقوى القادرة.

وذكر: هناك أسواق كبيرة من حولنا، بما في ذلك شنغهاي والعراق ورابطة الدول المستقلة وحتى دول الخليج الفارسي، حيث يمكن لشركات البناء والمقاولات الحضور بناء على خبرتها.وقال: بحسب تصنيف شركة ENR، لا توجد شركة إيرانية واحدة ضمن أفضل ٢٥٠ شركة هندسية في العالم، في حين أن لدى الصينيين ٧٠ ممثلاً، وتركيا لديها ٤٥ ممثلاً من بين أفضل ٢٥٠ شركة في العالم.

وقال أمين سر نقابة شركات البناء في إيران: دول الخليج الفارسي تريد التكنولوجيا الإيرانية؛ لكن في الوقت نفسه، على سبيل المثال، الشركات الإيرانية لديها مشاريع بقيمة ٢ مليار دولار في العراق، وهذا الرقم بالنسبة للأتراك هو ٢٤ مليار دولار. وتابع قائلاً: فيما يتعلق بسوريا، فقد سحبت الشركات الإيرانية قواها العاملة ومعداتها قبل الأحداث في هذا البلد، في حين كانت هناك ٧ شركات من القطاع الخاص الإيراني فقط تعمل في سوريا.

دراسة إنشاء مصفاة لتكرير النفط جنوب غرب إيران

جرت، الجمعة، دراسة مشروع بناء مصفاة لتكرير النفط في ناحية عقيلي التابعة لمدينة كتوند في محافظة خوزستان (جنوب غرب إيران) بحضور وفد صيني يمثل منظمة شنغهاي للتعاون.

وشرح حاكم مدينة كتوند قدرات المنطقة على هامش زيارة مديري منظمة شنغهاي في إيران إلى المنطقة النفطية في قرية بردلا بناحية عقيلي.

وقال عباس عباسي: إن مدينة كتوند لديها القدرة على الاستثمار في مختلف القطاعات، بما في ذلك صناعة النفط والسياحة والزراعة والصناعات الجانبية.

من جانبه، قال بينغ شه، مدير الاستثمار في منظمة شنغهاي في إيران، خلال الزيارة: إن منظمة شنغهاي مهتمة بالقيام باستثمار اقتصادي من خلال بناء مجمع لتكرير النفط في منطقة عقيلي في كتوند.

وتقرر في ختام هذه الزيارة عقد الاجتماعات المقبلة بحضور مديري صناعة النفط في البلاد، واتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاستثمار في كتوند.

وقام بينغ شه مدير الاستثمار لمنظمة شنغهاي في إيران، وجاو المدير التنفيذي لمنظمة شنغهاي في إيران، مع مسؤولين محليين، بزيارة المنطقة النفطية في قرية بردلا بناحية عقيلي.

تصدير بضائع بقيمة ١٦٧ مليون دولار إلى أفغانستان

أعلن مدير عام جمارك دوغارون-تايباد الحدودية أنه منذ بداية العام الحالي وحتى الآن، تم تصدير بضائع بقيمة ١٦٧ مليوناً و٧١٣ ألفاً و٧٢٣ دولاراً من جمارك دوغارون الحدودية إلى أفغانستان، مع تسجيل زيادة بنسبة ٥٠٪ مقارنة لنفس الفترة من العام الماضي.وقال سيد حسن رحيمي زاده، السبت، في مقابلة صحفية: إن وزن البضائع المصدرة إلى أفغانستان خلال هذه الفترة بلغ ٤٥١/٧٤٠ طناً، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٣٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وذكر: تم تصدير هذه الكمية من البضائع من سوق دوغارون الحدودي ومنطقة دوغارون الاقتصادية الخاصة والمحطة الحدودية إلى هذه الدولة المجاورة.وفي إشارة إلى عبور البضائع إلى دوغارون، قال رحيمي زاده: في الفترة الماضية من هذا العام، تم توجيه ٨٠٤ آلاف و٩٨٥ طناً من البضائع بقيمة ثلاثة مليارات و٣١٠ ملايين و٣١ ألف و٨٧٣ دولاراً من دول أخرى إلى أفغانستان، تم عبورها عبر دوغارون،والتي زادت بنسبة ١٥٠٪ من حيث الوزن ومرتين من حيث القيمة. وأضاف: منذ بداية العام الجاري، دخل أكثر من ١١/٣٦٣ طناً من البضائع بقيمة ١٤/٣٥٠/٠٠٠ دولار إلى ايران من أفغانستان. وتابع: تعد مواد البناء وحديد التسليح والبنزين والغاز المسال من أهم المواد التصديرية إلى أفغانستان، كما تعد البذور الزيتية بأنواعها وأحجار البناء أكثر البضائع المستوردة من أفغانستان عبر حدود دوغارون.وقال المدير العام لجمارك حدود دوغارون: تم نقل ١٢٦/٨٥٨ طناً من البضائع بقيمة ١٨٨/٣٥٠/٠٠٠ دولار من أفغانستان إلى دوغارون هذا العام. وأضاف: معبر دوغارون يعد بوابة ذهبية للتجارة وعبور البضائع ومن أكثر المعابر البرية إزدحاماً في البلاد من حيث البضائع والركاب.

والاتحاد الأوروبي يعرب عن استعداده لمناقشة سبل تعزيز العلاقة

ترامب يهدد أوروبا.. زيادة شراء النفط والغاز الأميركي أو مواجهة الرسوم

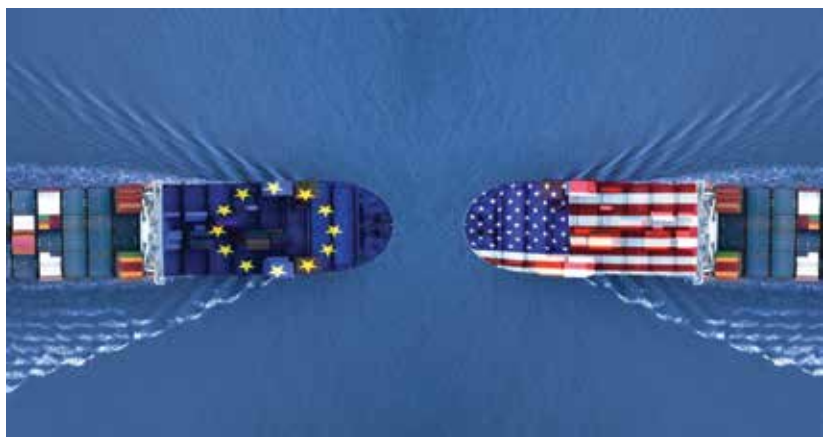

قال الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، يوم الجمعة: إن الاتحاد الأوروبي قد يواجه فرض رسوم جمركية إذا لم يسع لتقليص العجز التجاري المتزايد مع الولايات المتحدة من خلال إبرام صفقات ضخمة لشراء النفط والغاز الأميركي.

ووفقاً للبيانات الحكومية الأميركية، يشتري الاتحاد الأوروبي بالفعل الحصة الأكبر من صادرات النفط والغاز الأميركية، ولا تتوفر كميات إضافية حالياً إلا في حال زيادة الإنتاج الأميركي، أو إعادة توجيه الكميات من أسواق آسيوية، التي تعد هي الأخرى من أكبر مستهلكي الطاقة الأميركية، وفق رويترز.

وفي منشور على موقع «تروث سوشيال»، قال ترامب: «أخبرت الاتحاد الأوروبي أنه يجب عليهم تعويض عجزهم الهائل مع الولايات المتحدة من خلال شراء كميات ضخمة من نفطنا وغازنا». وأضاف: «وإلا، فإن التعريفات الجمركية ستكون الحل الوحيد».

من جهته، أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لمناقشة سبل تعزيز العلاقة القائمة مع الرئيس المنتخب، بما في ذلك في قطاع الطاقة. وقال المتحدث باسمه: إن الاتحاد مستعد لمناقشة تعزيز العلاقات الاقتصادية مع ترامب، بما في ذلك المصالح المشتركة في قطاع الطاقة، مضيفاً: إن الاتحاد ملتزم أيضاً بالتخلص التدريجي من واردات الطاقة من روسيا وتنويع مصادر الإمدادات.

ووفقاً لبيانات مكتب الإحصاء التابع للاتحاد الأوروبي «يوروستات»، زودت الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي بالفعل بـ٤٧ في المائة من وارداته من الغاز الطبيعي المسال، و١٧ في المائة من وارداته من النفط في الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

وتعهد ترامب بفرض رسوم جمركية على معظم، إن لم تكن جميع، الواردات، مشيراً إلى أن أوروبا ستدفع ثمناً باهظاً بعد عقود من تحقيق فائض تجاري ضخم مع الولايات المتحدة. وقد أشار ترامب بشكل متكرر إلى العجز التجاري الأميركي في السلع، بينما سجلت الولايات المتحدة فائضاً تجارياً في قطاع الخدمات مع الاتحاد الأوروبي بلغ ١٠٤ مليارات يورو (١٠٧/٩٨ مليار دولار).

ترامب، الذي سيتولى منصبه في ٢٠ يناير/ كانون الثاني المقبل، قد حذر من فرض تعريفات جمركية ضخمة على ثلاثة من أكبر شركاء الولايات المتحدة التجاريين: كندا، المكسيك، والصين.

تجدر الإشارة إلى أن معظم مصافي النفط وشركات الغاز الأوروبية هي كيانات خاصة، ولا تتدخل الحكومات في تحديد مصادر المشتريات، إلا إذا كانت هناك عقوبات أو تعريفات جمركية. وفي العادة، تعتمد الشركات في اختياراتها على السعر والكفاءة.

وشهد الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة في مشترياته من النفط والغاز الأميركي بعد فرضه عقوبات على روسيا في أعقاب غزوها لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢، وذلك في خطوة للحد من الاعتماد على الطاقة الروسية.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم، إذ بلغ إنتاجها أكثر من ٢٠ مليون برميل يومياً من السوائل النفطية، ما يعادل خمس الطلب العالمي.

وتصدر الولايات المتحدة أكثر من مليوني برميل يومياً إلى أوروبا، وهو ما يشكل أكثر من نصف إجمالي صادراتها، بينما يتم توجيه باقي الكميات إلى آسيا.

ووفقاً للبيانات الحكومية الأميركية، تعد هولندا، وإسبانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والدنمارك، والسويد من أكبر مستوردي النفط الأميركي.

كما تعد الولايات المتحدة أكبر منتج ومستهلك للغاز في العالم، إذ يتجاوز إنتاجها ١٠٣ مليارات قدم مكعب يومياً. ومن المتوقع أن يصل متوسط صادرات الغاز الأميركي إلى أوروبا في عام ٢٠٢٤ إلى ١٢ مليار قدم مكعب يومياً، مع استحواذ أوروبا على ٦٦ في المائة من صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية في ٢٠٢٣، إذ كانت المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وألمانيا من أبرز الوجهات.

ويهيمن قطاع السيارات، والآلات، والمواد الكيميائية على صادرات الاتحاد الأوروبي، وتُعد ألمانيا أكبر دولة مصدرة للسلع الأوروبية.